وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences économies

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنــوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر 2014-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمــي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

غربية مفتاح

مرابط يحي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الأستاذ: ابراهيمي عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
الأستاذ: زغبة طلال	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences économies

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنــوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة الجزائر 2014-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمــي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

غربية مفتاح

مرابط يحي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الأستاذ: ابراهيمي عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
الأستاذ: زغبة طلال	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

غربية مفتاح

إلى من سهروا الليالي من أجل تربيتنا وتعليمنا

و نخص بذلك الوالدين الكريمين

إلى زوجتي

إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء

إلى من قاموا بتكويننا وقدموا لنا المساعدة

الأساتذة الأفاضل

إلى من قدم لنا كل التسهيلات والمساعدات

الأصدقاء والزملاء في كل مكان

إهداء 2

مرابط يحي

إلى من سهروا الليالي من أجل تعليمنا وتربيتنا

أمهاتنا وآبائنا الأعزاء

"وأهدي هذه المذكرة إلى رفيقتي في الحياة "زوجتي

وإلى كل "أبنائي" الأعزاء

إلى من قاموا بتكويننا وقدموا لنا كل المساعدات

أساتذتنا الكرام

إلى من أعانونا وضحوا معنا من أجل انجاز هذا العمل

إخوتنا وأخواتنا الأحباء

إلى من قدم لنا كل المساعدات والتسهيلات

الشكر

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا وإِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيم ﴾

نشكر الله على منه وكرمه، إذ وفقنا في مسيرة البحث لإتمام هذه

المذكرة التي نرجو أن تكون مرجعا يعتمد عليه

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المشرف: ابراهيمي عبد الرزاق

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للأساتذة اعضاء لجنة المناقشة

على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه المذكرة

و إلى كل أسرة قسم الاقتصاد – جامعة محمد بوضياف –

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وباعتباره مصدر تمويل مهم يوفر المواد المالية اللازمة لانجاز المشاريع المدرجة ضمن البرامج التنموية كما أنه عامل ممتاز لنقل التكنولوجيا الحديثة من البلد الأم إلى البلد المضيف مركزة على دراسة وتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2014-2020.

وقد أظهرت الدراسة أنه بالرغم من السياسات التي تتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وزيادة إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي والمزايا الاخرى التي تتمتع بها إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة جدا مما أدى إلى عدم وجود أي تأثير لها عن ميزان المدفوعات، مع وجود أثر لها ولو لم يكن بالحجم الكبير على الناتج المحلي الاجمالي ومساهمتها في خلق مناصب شغل معتبرة .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الناتج الاجمالي المحلي ميزان المدفوعات، البطالة

abstract:

This study deals with the issue of foreign direct investment and its role in advancing economic development in Algeria, and as an important source of financing that provides the necessary financial materials for the completion of projects included in the development programs, as it is an excellent factor for transferring modern technology from the mother country to the host country, focusing on the study and analysis of the role of foreign investment Direct economic development during the period 2014-2020.

The study showed that despite the policies pursued by Algeria since independence and in addition to the strategic geographical location and other advantages that it enjoys, foreign direct investment flows are very small, which led to the absence of any effect on the balance of payments, with an effect, even if it was not in size, The great impact on the gross domestic product and its contribution to the creation of significant job positions.

Keywords: foreign direct investment, economic development, gross domestic produc, balance of payments, unemployme.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	II-I
الشكر	III
الملخص	VI
الفهرس	IIV-V
قائمة الجداول	IIIV
قائمة الاشكال	XI
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية	31-01
تمهيد	02
المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	12-03
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله	03
1 –مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	03
2 –أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	05
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	08
1 – التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي	08
2 – التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي	12
المبحث الثاني: الاطار العام للتنمية الاقتصادية	24-17
المطلب الاول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية	17
1 – مفهوم التنمية الاقتصادية	18
2 – أهداف التنمية الاقتصادية	20
المطلب الثاني: أهمية ومعايير قياس التنمية الاقتصادية	23
1 – أهمية التنمية الاقتصادية	23
2 – معايير قياس التنمية الافتصادية	23
خلاصة	31

الفصل الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	32-56
تمهيد	33
المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	34-42
المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر	34
1 – مرحلة ما قبل التسعينات	34
2 – مرحلة التسعينات	35
3 – مرحلة بعد التسعينات:	36
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي	38
1 – تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2014-2020	39
2 – التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة	40
3 – توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب النشاط خلال الفترة 2002-2017	41
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر	41
1 – العائق القانوني والإداري	41
2 – العائق الاقتصادي	42
3 – الاستقرار السياسي والأمني	42
المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	42-48
المطلب الاول: المرحلة الأولى من 2001 إلى 2009	43
1 – برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	43
2 – البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	44
المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 2010 إلى 2019	46
1 – البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	46
2 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	47
المطلب الثالث: معوقات التنمية في الجزائر	48
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2014-2020	49-55
المطلب الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر	50
1 – عدد فرص العمل التي توفرها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر	50
2 – توزيع فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية	51
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي	52

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	53
1 – تطور حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	54
2 – علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر الميزان التجاري والرصيد الخارجي	55
خلاصة	56
الخاتمة	57-59
قائمة المراجع	60-64
الملاحق	66

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	معدل الوفيات والولادات في بعض دول العالم للسنة 2020	27
2-1	ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية لسنة 2019	29
1-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2014-2020	39
2-2	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	40
3-2	يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب النشاط خلال الفترة 2002-2017	41
4-2	توزيع رخصة برامج دعم الانعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية	43
5-2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	45
6-2	مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014	46
7-2	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016	48
8-2	عدد مناصب الشغل الموفرة من خلال مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2002/2017	50
9-2	فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال 2017	51
10-2	تطور الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ومعدل النمو خلال الفترة 2014-2020	52
11-2	تطور الميزان التجاري الجزائري لفترة 2014-2020	54
12-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2020	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	12
1-2	علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي	53
2-2	علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الرصيد الجاري الخارجي والحساب التجاري	55

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	أهم الدول المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع المستثمر فيها بين 2013-2017	66
02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017	66
03	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2014-2020	66

مقدمة

تمهيد

تمثل التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا للدول النامية، بحيث تسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية مما يمكنها من بناء اقتصاد متين، وتحقيق ذلك ليس بالأمر السهل بل يحتاج إلى مهارات بشرية نوعية وتكنولوجيا متطورة ورؤوس أموال ضخمة، ونظرا لافتقار هذه الدول لجل الامكانيات والوسائل السابقة توجب عليها اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ولجذب هذا النوع من الاستثمارات تطلب من هذه الدول النامية توفير المناخ المناسب لها بإزالة العراقيل والحواجز التي تعيقها واستحداث الاطار القانوني الملائم .

والجزائر ليست معزولة عن بقية دول العالم فبدورها تسعى دائما الى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستديمة منذ الاستقلال، مما تطلب منها السعي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا ما جعلها تقر العديد من الاجراءات والتدابير لتحسين مناخ الاعمال بها بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات .

بناء على ما سبق واعطاء للموضوع دقة في الوصف والتحليل نطرح الاشكال التالي:

ماهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 ؟

و انطلاقا من هذا الاشكال الرئيسي نطرح عددا من الاسئلة الفرعية

- هل وفرت الجزائر الاطار القانوني المناسب للاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ما هو واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وكيف كان توزيعها جغرافيا؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في مؤشرات التنمية الاقتصادية ؟
- هل ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل جديدة ؟

فرضيات الدراسة

- للإجابة على الاشكالية المطروحة نفترض مايلي:

للاستثمار الاجنبي المباشر دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 .

و لدراسة وتحليل هذه الفرضية يمكن تجزئتها الى الفرضيات الآتية

- تتوفر الجزائر على التشريعات المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- سياسات وبرامج التنمية التي انتهجتها الجزائر لم تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
- للاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة في الجزائر آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني
- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر .

أهمية الدارسة :

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب امكانيات ضخمة قد تفوق قدرت معظم الدول، من هنا تأتي أهمية التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في إكمال ذلك النقص و ما يترتب عليه من تأثير على مختلف مؤشرات التنمية .

أسباب اختيار البحث

نذكر فيما يلي بعض الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- نظرا لان هذا الموضوع يكتسي الطابع الدولي فهو يتلاءم مع التخصص .
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع المهمة في السنوات الاخيرة .
- الاستثمار الاجنبي المباشر مصدر تمويل مهم للتنمية الاقتصادية وآلية من آلية امتصاص اليد العاملة.
- الرغبة في معرفة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوزيعها في الجزائر .

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ابراز أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره مصدر تمويل لا يمكن الاستغناء عليه .
- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر التي شهدتها الجزائر .
- التعرف على مدى التأثير الذي أحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لإجابة على الاشكال المطروح وجملة التساؤلات، وذلك لعرض المفاهيم الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية وتحليل المعطيات والبيانات المتوفرة من طرف المنظمات والهيئات الدولية والمحلية، مع الاعتماد على الاعمال والدراسات السابقة من طرف الباحثين.

حدود الدراسة:

لدراسة الاشكالية المطروحة بدقة تم تحديد الاطار الزماني والمكاني وهو دراسة حالة الجزائر مع التركيز على الفترة الزمنية الممتدة بين 2014-2020.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين كما يلي:

الفصل الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية؛

الفصل الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 2014-2020

صعوبات الدراسة:

كأي دراسة او بحث لا تخلو هذه الدراسة من الصعبات التي نذكر منها:

- ندرة المراجع التي تتناول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .
- صعوبة جمع البيانات والاحصائيات الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر وتأثيره على التشغيل وميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي .

الدراسات السابقة

1- الدراسات المحلية

1 -1 دراسة بسعد حكيمة بعنوان "اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر –"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة الجزائر، سنة 2008، حيث تم التطرق في هذه الدراسة الى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في دول النامية مبرزة العوامل المساعدة له في هذه الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

1-2 دراسة هشام بوعافية بعنوان "التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017، حيث تم التطرق في هذه الدراسة الى أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لاحداث التنمية الاقتصادية وكذا معرف اهم تدفقاته، من خلال دراسة ابرز المراحل
التي مر بها الاقتصاد الجزائر حتى 2016، كما تم دراسة مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع ذكر النقاط الإيجابية والسلبية والتي يتميز بها والاشارة الى الآثار المتوقعة للاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتقييم مدى تأثير الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في خلال الفترة 1996-2016 .

1-3 دراسة بعداش عبد الكريم بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري " جامعة الجزائر 2008، وتطرق الباحث فيها الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005- 1996) باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

1-4 دراسة خيالي خيرة بعنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، جامعة ورقلة، 2016، والتي حاولت دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2012 -2000 باستعمال الأسلوب الوصفي تحليلي حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودا لأن مصدر الدخل في الجزائر لايزال يرتبط بقطاع المحروقات.

وما يميز دراسة الطالبة عن هذه الدراسات أنها جاءت مكملة كونها تطرقت لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2017-2000)، ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية .

1-5 Tcham farouk , Les investissements directs étrangers dans le secteur des hydrocarbures et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie, université d'Oran 2, 2016

تطرقت هذه الدراسة الى مختلف أثار الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بايجابياتها وسلبياتها في البلدان المتقدمة عموما والنامية خصوصا مع دراسة حالة الجزائر، وقد ركزت على تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وجدواها الاقتصادية اضافة الى تأثيرها على بعض جوانب الاقتصاد الوطني.

2- الدراسات الاجنبية:

2-1Noomen Lahimen: La contribution des investissements direts'étrangers a la reduction de la pauverété en Afrique, Doctorat en scéances économiques, université paris dauphin, 2009

تطرق الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الفقر في جنوب الصحراء الكبرى لقارة أفريقيا، وقد طرح الباحث إشكالية تتمحور حول كيفية مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تخفيض الفقر في البلدان المعنية ؟

وقد قسم الدراسة الى خمسة فصول، تناول في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والفقر أما الثاني فتطرق فيه الى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الفقر في بلدان جنوب الصحراء الكبرى لقارة أفريقيا، كما تناول في الفصل الثالث الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في اقليم الدراسة، وتطرق في الفصل الرابع الى علاقة الاستثمارات المحلية بالاستثمارات الأجنبية والفقر في هذه البلدان، أما الفصل الأخير فتطرق فيه الى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي باعتبار أن هذا الأخير من المؤشرات التي تنعكس على رفاهية الأفراد.

ومن بين النتائج التي وصل اليها الباحث هي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع النمو الاقتصادي للدول المضيفة، وبالتالي المساهمة في نوعية حياة الأفراد بهذه الدول كما أشار الى الأثر الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار على اقتصاديات هذه الدول والمتمثل في نقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية والتمويلية .

2-2 Thalbi Ines: Determinants et impact des DE sur la croissonce economique en Tunisie, Doctorat en scéances économiques, université de Strasbourg, 2013

تطرقت الدراسة الى اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد التونسي وعوامل جذب هذه الاستثمارات، هل هي عوامل معيارية أم تختلف من بلد إلى آخر؟ مع الاشارة الى امكانية وجود أو عدم وجود تلك العوامل والتي تشكل المناخ الاستثماري لتوطن هذا النوع من الاستثمارات، ومن الفرضيات التي أثارتها الباحثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي عن طريق أثاره الجانبية والمتمثلة في خلق مزايا ديناميكية تعمل على جذب التكنولوجيا والتراكم الرأسمالى، و من اهم النتائج التي افضت اليها الدراسة ان اثار الاستثمارات الاجنبية على الدول المضيفة لا تتحقق بصفة آلية بل يجب توفير المناخ الملائم لها .

موقع الدراسة الحالية

نستخلص من الدراسات السابقة وطنية كانت أو اجنبية اشتراكها في الاشكالية نفسها والهدف، وذلك بتحليل وقياس الدور الذي يشكله الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية رغم اختلاف المكان والزمان وتباين اقتصاديات الدول سواء متقدمة أو نامية مع اختلاف أدوات التحليل والقياس المتبعة، نجد أن جل هذه الدراسات توصلت إلى دور ايجابي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية إلا أن بعض الدراسات أفضت الى وجود نتائج سلبية أيضا .

تشترك الدراسة الحالية مع بقية الدراسات السابقة في الاشكالية المطروحة وهي: "ما هو دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "، وكذلك الهدف المنشود في هذه الدراسة، وهي تتمحور حول تحليل ووصف العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية مع ابراز التأثير الذي يمكن أن يحدثه فيها من خلال دراسة بعض التغيرات في مؤشراتها عن البيانات والمعلومات المتوفرة، مركزة على الفترة الممتدة بين 2014 و2020 في وضع الجزائر.

الفصل الاول

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية والعلاقات بين الدول في شتى المجالات، إذ ساهم بصورة إيجابية وفعالة في توطيد العلاقات بين دول العالم عموما والدول النامية خصوصا حيث أنه يعتبر كوسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية وحافز للإنعاش الاقتصادي، وهي من أهم الوسائل التي تعطي لها الدولة مكانة خاصة نظرا لأهميتها كشكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال وجلب التكنولوجيا والمهارات الجديدة؛ من خلال فتح الاستثمارات لما يتطلبه السوق والتطور الحاصل في العالم كالعولمة مما أدى إلى بروز شركات متعددة الجنسيات بنشاطاتها العالمية لتحقيق استراتيجيات من خلال البحث عن المناخ المناسب لتجسيد مشاريعها وتحقيق أهدافها، وللإلمام بدور والأهمية الكبيرة للاستثمارات الأجنبية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وجب علينا التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: الاطار العام للتنمية الاقتصادية

المبحث الاول: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الاجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز الميزات الكبرى للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى التغير الذي طرأ على عوامل الانتاج بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي التي أضحت تتميز به الاستثمارات المتدفقة إلى مختلف دول العالم، وهذه الأخيرة ساهمت في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله

تتباين مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر كما تتباين اشكاله وفيما يلي يمكن ادراج البعض منها:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وكل تعريف يختلف عن الآخر من الزاوية التي يتم النظر من خلالها إليه والهدف منه .

1-1 التعريف لغويا:

في المعنى اللغوي تستخدم كلمة الاستثمار وهي مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله،أو للدلالة على طلب الحصول على الثمار والسعي للحصول عليه والانتفاع به كما يقصد بالاستثمار لغة طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشئ ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه[1].

1-2 التعريف اصطلاحا:

أ - الاستثمار: هو تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو أيضا تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية .[2]

ب - كما يعرف الاستثمار بأنه كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي؛ هو تضحية بقيم مالية مؤكدة

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي 2014-2015، ص3

[2] المرجع نفسة، ص3

في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. ويشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي:[1]

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

و يعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار والادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عائده مؤكد.

1-3 التعريف من وجهة نظر الاقتصاديين:

لقد وردت عدة تعاريف لباحثين إقتصاديين نقتصر على ذكر البعض منها في ما يلي:

أ – يعرفه هيكل عبد العزيز فهمي الإستثمار الأجنبي المباشر هو شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي وبزيادة رأسمال الشركات موجودة أصلا ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله [2].

ب – ويرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو: " الذي يحتوي على امتلاك المستثمر الاجنبي لجزء من المشروع أو كل الاستثمارات، وإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو إنفراده التام بالإدارة والتنظيم، إلى جانب قيام المستثمر الاجنبي بتحويل ونقل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في شتى المجالات على الدولة المضيفة "[3].

ج – وعرف فرانسوا غوتيي الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه "عملية انشاء وايجاد السلع الانتاجية، و يعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء وارساء السلع التجهيزية المخصصة إما لتحسين قدرات الانتاجية في السلع او الخدمات أو لتقليل من التكاليف او لتحسين ظروف العمل والمعيشة "[4].

---

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة لنيل شهادة دكتراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007-2008، ص30

[2] هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص956

[3] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2001، ص13

[4] تندرت محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي(عدد خاص 2018)، جامعة الجلفة، ص115

1-4 التعريف حسب الهيئات الاقتصادية الاقليمية والدولية:

اختلفت تعاريف الهيئات الاقتصادية الإقليمة والدولية وفيما يلي بعضها:

أ – يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص هذه الشركة"[1].

ب – عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) " بأنه نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، وينبغي على المستثمر الذي يمتلك حصة لا تقل عن 10 % أو أكثر من رأس المال أو قوة التصويت"[2].

ج – كما عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على "أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها "[3].

2- أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

قسمت الاستثمارات لعدة أشكال واختلفت تسميتها من باحث إلى آخر، تختلف هذه التقسيمات فمنها ما يتعلق بالملكية ومنها ما يتعلق بالمكان ومنها ما يتعلق النشاط ونذكر منها ما يلي:

2-1 الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك عرفه كولدي "هو الذي يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين وبصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر فقط على حصة في رأس المال بل تمتد الى الادارة، الخبرة، براءة الاختراع، والعلامة التجارية"[4].

---

[1] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018،ص12

[2] ساحلي جميلة، مجاهد سيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد04 /العدد02(أكتوبر 2012)، جامعة أدرار، ص198

[3] بقاط حنان، زكية محلوس، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التشغيل في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000-2018)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد15/العدد03(2021)، جامعة بسكرة، ص158

[4] محمود عبد الله التهامي – ابراهيم الجابر سيد أحمد، إدارة الاستثمار الاجنبي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص111

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية:[1]

أ – طويل الاجل لممارسة نشاط انتاجي داخل البلد المضيف، هذا الانفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي .

ب – أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص .

ج – قيام أحد المستثمرين بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك.

د – طرفا الاستثمار تكون مشاركتهما في المشروع من خلال ؛ رأس المال، الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا، و المعلومات أو المعرفة التسويقية .

هـ – حق كل طرف من أطراف الاستثمار المشاركة في ادارة المشروع المشترك.

2- 2 الاستثمار المملوك بالكامل للاستثمار الأجنبي:

يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدول المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين والإداريين والآلات والمعدات والقيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق[2].

2-3 الاستثمار في المناطق الحرة:

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة . وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء[3].

---

[1] محمود عبد الله التهامي، ابراهيم الجابر سيد أحمد، المرجع السابق، ص ص111-112

[2] راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2020-2021، ص17

[3] شوقي جباري، المرجع السابق، ص37

ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أ – المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:[1]

*العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة.

*تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص للعمل.

*القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.

*تنمية المناطق النائية والأقل تقدما.

*زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات.

*تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

ب – المزايا للمستثمرين الأجانب:[2]

*الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة.

*تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة .

*الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة.

*الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها.

*يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد .

ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يلي:

*خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.

*شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها.

2-4 مشروعات أو عمليات تجميع:

تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين للقيام بتجميعه ليصبح منتجا نهائيا وفي معظم الاحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة للتصميم الداخلي للمصنع، و تدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[3].

[1] شوقي جباري، المرجع السابق ، ص38

[2] المرجع نفسه، ص38

[3] عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003، ص491.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

لقد توالت النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسباب الكامنة وراء تلك الاستثمارات، إلى جانب جملة الآثار المترتبة عنها، ويبدو أن هناك تداخلا وتباينا بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ارتبط ذلك بظروف الدولة المضيفة أو بظروف الدولة الأم أو بتلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الجذور الفكرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض أهم النظريات .

1- التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الاجنبي:

تعددت المحاولات النظرية التقليدية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه المحاولات إلى وضع طروحات مختلفة هدفها تحديد دوافع قيامه وتدفقه من دولة لأخرى، ويمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-1 النظرية الكلاسيكية:

تفترض في تحليلها توفر عدة عوامل تتمثل أهمها في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفر المنافسة الكاملة في الأسواق، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود أو حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال ومن أهم روادها آدم سميث ودفيد ريكادو وجون ستيوارت ميل.

لقد أبرز آدم سميث مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين دولة معينة وباقي دول العالم، وأكد على ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، وفي المقابل يتم استراد سلع أخرى من باقي الدول التي تتمتع في إنتاجها بمزايا مطلقة، حيث يقول: " أنه بإمكان دولة ما أن توفر لنا سلع أرخص مما لو ننتجها في بلداننا، هذا ما يدفعنا لشرائها وتصدير سلع أخرى تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة".[1]

وهذا ما يفسر قيام التجارة الخارجية بين الدول ويرى أن تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق التي تحقق مجالا واسعا لحركة العرض والطلب من جهة، ومقدار رأس المال الذي يحقق مجالا للتوسع في العملية الإنتاجية من جهة ثانية، وهما عاملان ليس داخل البلد فحسب، بل أيضا في مجال التبادل الدولي[2].

[1] جابر سطحي، المرجع السابق، ص 2

[2] المرجع نفسه، ص 2

وكما تعتبر الاستثمارات في وجهة نظر الكلاسكيين بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر تأخذ أكثر مما تمنح، وهي تستند في هذا الشأن إلى جملة من المبررات ونذكر من بينها:[1]

– ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتحصل عليها من عملياتها إلى الدولة الأم دون أن تعيد استثمارها في الدولة المضيفة.

– قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتناسب مستوياتها مع طبيعة وحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

– إن ما تتبعه الشركات متعددة الجنسيات قد ينتج عنه تغيير في أنماط الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتناسب مع حاجيات التنمية الشاملة في هذه الدول.

– قد ينتج على وجود الشركات متعددة الجنسيات تباين الفجوة بين أفراد المجتمع لاختلال توزيع الدخول وذلك نظرا لما تقدمه من أجور مرتفعة لعمالها بالمقارنة بالأجور التي يتقاضاها نظراءهم في الشركات الوطنية ويترتب عنه ظهور الطبقات الاجتماعية.

– وجود الشركات الأجنبية قد يكون له تأثير على سيادة الدولة المضيفة وتوجهاتها واستقلالها جراء التبعية الاقتصادية والتبعية السياسي .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

1-2 نظرية عدم اكتمال السوق:

تقوم هذه النظرية على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى النقص في كمية السلع المعروضة فيها، كما أن التفوق في الامكانات وتطور القدرات الانتاجية تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم الميزات التي تجعل الشركات الأجنبية

[1] عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص ص 14-15

تتفوق في القدرة تنافسية ما يلي:[1]

– اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

– توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

– قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

– اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

– الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب للاستثمار في الدول النامية.

– الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم اكتمال السوق في ما يلي:[2]

– تفترض هذه النظرية أن الشركات قادرة على معرفة وتحديد الفرص الممكنة للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا لا يتجسد في الواقع العملي.

– افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة للشركات دون تقديم براهين مقبولة، اذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية .

[1] مقلاتي سفيان، بكطاش فتيحة، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي،الجزائر،2014 ص89

[2] سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015-2016،ص ص 52-53

نستخلص أن تحقيق أهداف الشركات الأجنبية ضمن منظور نظرية عدم اكتمال السوق يعتمد على الاجراءات والتحفيزات التي تقدمها الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية وخاصة الاجراءات والتدابير التي ترتبط بعملياتها الانتاجية والتجارية.

1-3 نظرية الحماية:

تعني الحماية تلك الممارسات الوقائية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات بهدف ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة عبر قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر وعقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تتمكن هذه الشركات من تجاوز حدّة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الأجنبية الشركات الوطنية في البلد المضيف وإنما نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها من الاستثمار الأجنبي مرتبط بمدى ممارسة الدول المضيفة من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على مدى حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

كما تقوم نظرية الحماية على افتراض أن الشركات الأجنبية تستطيع تعظيم عوائدها إذا تمكنت من حماية الكثير من الأنشطة الخاصة، مثل البحث والتطوير والابتكار وعمليات الإنتاج الجديدة، ولتحقيق ذلك يلتزم قيامها بممارسة أو تنفيذ هذه الأنشطة داخل الشركة أو من المركز الرئيسي والفرع في البلاد المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.[1]

من بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية ما يلي:[2]

– ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشركات دولية تسعى إلى النشاط ولا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤثر هذه السياسات والضوابط بشكل مباشر على جدوى الإجراءات الوقائية التي تنتهجها شركات الاستثمار لبلوغ أهدافها.

– لم تعط هذه النظرية تفسيرا واضحا لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض النشاطات، مثل الصناعات الاستخراجية وعمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر على مثل هذه النشاطات.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص339

[2] منى زراية، حسناء درارجة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999-2019، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2020-2021، ص17

2- التفسير الحديث لحركة الاستثمار الاجنبي:

ومن أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

2-1 نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في تفسير أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية فإن الشركات تستثمر بالخارج بهدف تعظيم أرباحها من خلال التقليل من حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تقليل المخاطر تتم وفق توزيع الأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة تنطبق تقريبا مع الحكمة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض[1]

2-2 نظرية دورة حياة المنتوج:

ارتبطت هذه النظرية أساسا بأفكار رايموند فيرنون Vernon R .التي قدمها لأول مرة عام 1966 من خلال نموذج أساسي مبسط أَتبعه بعدد من التنقيحات والتعديلات، أبرزها تلك التي قدمها عام 1974[2].

تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج بأربع مراحل أساسية .

الشكل رقم1-1: مراحل دورة حياة المنتج الدولي

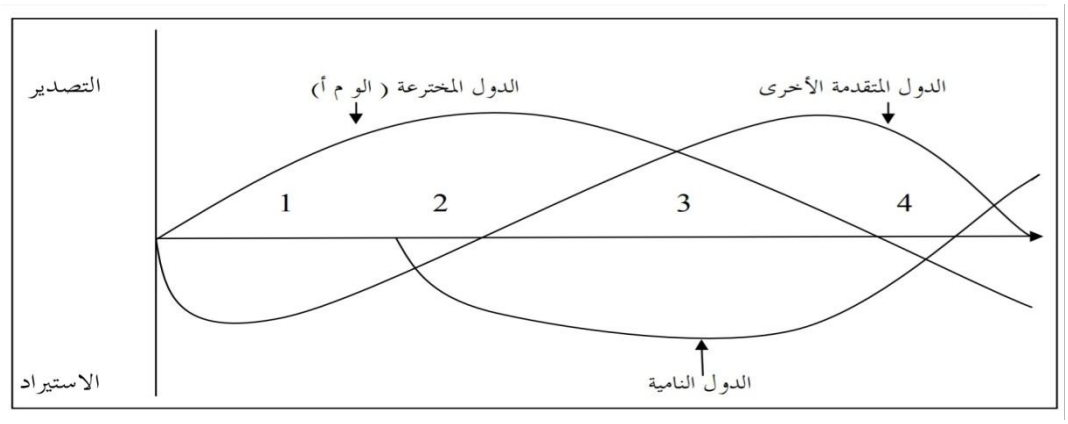

المصدر:عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الاسعاع الفنية، الاسكندرية مصر 2001، ص401

[1] راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، المرجع السابق، ص34

[2] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص83

2-2-1 مرحلة الانتاج والبيع في السوق المحلي:

تعتبر هذه المرحلة بداية اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وتسويقه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث، إلا أن بيع السلعة يظل محل اختبار حتى تتوصل الشركة المنتجة إلى معرفة مدى نجاح المنتج الجديد في إرضاء رغبات المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فان الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.[1]

2-2-2 مرحلة النمو والتصدير:

خلال هذه المرحلة ترتفع وتيرة الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة استغلال ميزة إنفرادها بإنتاج هذه السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع[2].

2-2-3 مرحلة نضج المنتج:

في هذه المرحلة تتمكن الدول المتقدمة الأخرى من امتلاك التكنولوجيا الجديدة والمستخدمة في الإنتاج ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتوج محليا والاستغناء عن استيراده من الدول الأم، إلا أن صادرات هذه الأخيرة تحافظ على الاستقرار نتيجة لزيادة حجم الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط[3].

2-2-4 مرحلة المنتج النمطي:

عند هذا المفترق فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول أقل نموا، حيث تكلفة العمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن التحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم، أو غيرها من الدول المتقدمة، وهنا تكون إستراتجية الشركة في الإنتاج من أجل التصدير، وليس لإحلال الواردات[4].

---

[1] شوقي جباري، المرجع السابق، ص61

[2] المرجع نفسه، ص61

[3] جابر السطحي، المرجع السابق، ص ص6-7

[4] بقطاش فتيحة – مقلاتي سفيان، المرجع السابق، ص ص92-93

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:[1]

– ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلع فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

– ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

2-3 نظرية الموقع:

تقوم هذه النظرية على افتراض وجود العديد من المحددات المكانية التي تتحكم في قرارات الشركات متعددة الجنسيات قبل الاستثمار في إحدى الدول المضيفة، وفي المفاضلة بين الاستثمار بهذه الدولة أو التصدير إليها، ومن أهم هذه المحددات؛ المناخ الاستثماري والإجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف، بالإضافة إلى حجم السوق والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة[2].

وفيما يلي أهم العوامل التي تتحكم في توطين الاستثمار الاجنبي المباشر:[3]

– عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه: مثال حجم السوق ومدى اتساعه ونموه وكذا درجة المنافسة، ومدى توفر منافذ توزيع ووكالات الإعلام.

– عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من الموارد، مدى توافر الأيادي العاملة وانخفاض تكلفتها، مدى تكاليف النقل ومواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

– عوامل مرتبطة بالمناخ الاستثماري: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية،الاستقرار السياسي مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، الامتيازات والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.

– عوامل أخرى: مثل الإرباح المتوقعة، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، والموقع الجغرافي.

---

[1] داودي الصادق، صوري عبد الرحمان، دامون رشيد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2017-2018، ص28

[2] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص94

[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،المرجع السابق، ص110

2- 4 نظرية الموقع المعدلة:

قام كل من Robock و Simmonds بعرض نظرية الموقع الجديدة حيث أضافا جملة من المحددات التي تتحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاث مجموعات هي:[1]

مجموعة من المتغيرات الشرطية، متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة وعلاقاتها بالدول الأخرى

و مجموعة من المتغيرات الدافعة، متمثلة في الخصائص المميزة للشركة والمركز التنافسي،و مجموعة من المتغيرات الحاكمة، وتتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة والعوامل الدولية والخصائص المميزة للدولة الأم للشركة.

2-5 نظرية المنظمة:

ترتكز هذه النظرية على أن قيام الشركات بإنجاز استثمارات في الخارج قد يرجع إلى تصرفات أو قرارات أصحاب هذه الشركات، أو إلى إستراتيجية الشركات نفسها في المدى المتوسط والبعيد.

2-5-1: التفسير المبني على تسيير الشركة:

أعتبر E. Penrose بأن نمو الشركة يتحقق باستغلال منتجات جديدة أو غزو أسواق خارجية جديدة، لكن التوسع في دولة مضيفة ينظر إليه من خلال التملك الكامل بنسبة 100 % أو خلق شركة جديدة، ويبرر دور كبار المسيرين من ناحيتين، الأولى تتمثل في قدراتهم العلمية والتسييرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص ومخاطر الاستثمار في الأسواق الأجنبية، وبراعتهم في إيجاد الحلول المناسبة لتجنب تلك المخاطر، أما الناحية الثانية فتكمن في الميول النفسية والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط الشركات التي يديرونها أو الاكتفاء بالإنتاج المحلي.

وقد أعد في هذا الصدد J.D.Richardson نموذج يشرح من خلاله دوافع وأسباب اتخاذ القرارات الخاصة بإقامة شركات في الخارج، والتي لخصها في مجموعتين:[2]

المجموعة الاقتصادية الهادفة، التي تتخذ من الربح المتوسط كهدف يجب أن يتحقق في الأجل الطويل.

المجموعة التي تكمن في التفضيلات المتعلقة بالآفاق الواسعة للمسيرين.

---

[1] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص ص95-96

[2] جابر السطحي، المرجع السابق، ص8

2-5-2 التفسير المبني على استراتيجية الشركة:

وفق هذا المنظور، هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:[1]

- دوافع خارجية: تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة.
- دوافع داخلية: رغبة بعض المسيرين في التوطين الأجنبي. وهنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي وتبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق والاستفادة من مزايا التكاليف
و التكنولوجيا واقتصاديات الحجم .

و يقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية، حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي[2].

لم تنجو نظرية المنظمة من الانتقادات واهمها:[3]

لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج، وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية. لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات المتعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم، وهو الأمر الذي لم تتناوله هذه النظرية.

- أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح باستخدامها، لدواعي متنوعة، إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص91

[2] المرجع نفسه، ص91

[3] داودي الصادق، صوري عبد الرحمان، دامون رشيد، المرجع السابق، ص30

المبحث الثاني: الاطار العام للتنمية الاقتصادية

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على متطلباته وحاجياته مباشرة من الأرض أو الطبيعة. ومع تطور مهارات الإنسان وقدراته ابتكر أساليب وفنون إنتاجية جديدة، استطاع من خلالها الحصول على إنتاج أوفر، بمجهود أقل نسبيا، ومما ساهم في زيادة السكان، والذي بدوره أدى إلى تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم، تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد، بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل، أي أكثر كفاءة.

ومن هذا المبدأ جاءت فكرة التنمية الاقتصادية التي تعني تقدم المجتمع عن طريق استحداث أساليب إنتاجية جديدة أكثر فعالية واقل تكلفة، ورفع مستويات الإنتاج من خلال تطوير المهارات والطاقات البشرية، هذا بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع، وهذا ما يترتب عنه زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه، مما ينكس بالإيجاب على مختلف المستويات الأخرى .

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التنمية الاقتصادية من خلال مطالبين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية أهدافها؛

المطلب الثاني: أهمية ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

المطلب الاول: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية

يعتبر موضع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال في طريق النمو.

وتتطلب علمية التنمية تحطيم الجمود الذي تعاني منه اقتصاديات الدول حتى يكون الاقتصاد القومي قادراً على الحركة الذاتية ولذلك تعني الأبحاث في موضوع التنمية بدراسة مظاهر الجمود حتى يكون الاقتصاد القومي قادراً على الحركة الذاتية ولذلك تعني الأبحاث في موضوع التنمية بدراسة مظاهر الجمود الاقتصادي وكيفية التغلب عليه، وسوف نتناول مفهوم التنمية واهدافها.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة تطورات وكل تطور أعطى تعريفا معينا، ففي سنوات الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد،[1] كما عرفت – في هذه المرحلة – التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي، والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة، على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح مابين 5% و7% أو أكثر من ذلك[2].

وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية.[3]

كما عرفت على أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود افراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة المواد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

قد اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز معا الناحيتين العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول: ' التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية[4].

---

[1] نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص102

[2] نمديل وحيد، المرجع السابق، ص102

[3] المرجع نفسه، ص102

[4] طالم علي، فلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية –، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 6 جوان 2016، ص99

ويعرفها سعد الدين إبراهيم: " التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي[1]:

– أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

– هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.

– أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وأنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الامكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:[2]

– إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.

– تحويل البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان.

– تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

فيمكن أن نقول " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع .

وبالإضافة إلى ما سبق، تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتقدم المؤسسات المالية وتنظيم السوق المالي وتطوير الوسائل والاتصالات.

وجاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956 م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات[3]

---

[1] بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد05، جوان 2016، ص186

[2] المرجع نفسه، ص186

[3] العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير –دراسة ولاية اليزي2001–2019، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019–2020، ص 6

المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات W. Rostow حين يتفق كل من "سلتز" و"روستو" المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات Boldwin معينة، ويتفق معه "بولدوين" عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم. في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[1]

2- أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية من بلد لآخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها معظم الدول والتي أهمها ما يلي:

2-1 زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل الوطني[2].

والدخل الوطني نقصد زيادته هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي، أي ذالك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي، فكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل

[1] العباسي محمد، المرجع السابق،ص6

[2] المرجع نفسه،ص 7

الوطني الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا وعموما يمكن القول بان زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا[1].

2-2 رفع مستوى المعيشة:

لا تعتبر التنمية الاقتصادية مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني، وإنما هي أيضا وسيلة لتحسين المستوى المعيشة، وذلك لأن من النتائج الحتمية للتنمية الاقتصادية الزيادة في الدخل الوطني في أغلب دول العالم، غير أن هذه الزيادة ليس بالضرورة تكون مصحوبة بأي تغيرات على المستوى المعيشي، على سبيل المثال عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسب أكبر من الزيادات في الدخل الوطني يجعل من غير الممكن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشته، ويحدث نفس الأمر إذا كان نظام توزيع الدخل كان مختلا، فإن النتيجة في هذه الحالة هو ذهاب معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض، وتحقيق هذا ليس مرتبط عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد من جهة أخرى.[2]

2-3 تقليل التفاوت بين الدخول والثروات:

هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد انه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز

[1] العباسي محمد، المرجع السابق، ص7

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكند رية،2003، ص23

الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

حيث أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الموسرة في الأجل الطويل، إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطيل العمال، لذا فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول . والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقيها.[1]

2-4 تعديل التركيب النسبي:

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في
الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:[2]

أ – ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدلات متصاعدة للزيادة سكانية .

ب – ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز .

ت – ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن وبنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

---

[1] حسينة الشيخ، هجيرة بن زياد، دور الوقف في التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص ص21-22

[2] العباسي محمد، المرجع السابق، ص9

ث – توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.[1].

و تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في كونها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية ما بين الدول النامية والمتقدمة، على الرغم من أن هنالك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على تعميق الفجوة، والتي مازالت متأصلة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ومن الممكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤيا واستراتيجية مدروسة وواضحة، كما أن التنمية في الدول النامية اقتصرت على المفاهيم الكلاسيكية للتنمية المتمثلة بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ولا إلى حالة توزيع الدخول بين فئات السكان[2].

المطلب الثاني: أهمية ومعايير قياس التنمية الاقتصادية

1- أهمية التنمية الاقتصادية:[3]

- تحقيق الأمن الوطني للدولة .
- زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات .
- تقليل الفوارق الأجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي.
- تسديد الديون أولاً بأول .

[1] العباسي محمد، المرجع السابق، ص9

[2] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الاردن –، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص47

[3] بن عبو فاطمة، مولياط مليكة، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2014-2015، ص40

2- معايير قياس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاثة معايير لقياس التنمية الاقتصادية هي

أولا: معايير الدخل وتضم:

- الدخل الوطني الكلي
- متوسط الدخل الكلي المتوقع
- متوسط الدخل الحقيقي
- معادلة سنجر

ثانيا: المعايير الاجتماعية ؛و تضم

- معايير الصحة
- المعايير التعليمية
- معيار التغذية
- معيار نوعية الحياة المادية
- دليل التنمية البشرية

ثالثا: المعايير الهيكلية

2-1 معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل التي سنتطرق إليها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الرئيسي الذي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنبيه في بداية هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن تغير أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات. وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية، سوف يتم ذكرها على النحوي التالي:[1]

[1] محمد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر، اكتوبر 2008، ص104

2-1-1 الدخل الوطني الكلي:

يقترح الأستاذ "ميد" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الاوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة[1].

2-1-2 الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الجولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلا ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصادين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[2].

2-1-3 معيار متوسط الدخل الحقيقي:

يعد نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها مصداقية عند قياس مستوى التقدم والرقي الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من الحواجز والصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على احصاءات صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعوبات أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن إجراء المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته نظرا لاختلاف الأسس والطرق، ويرى بعض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المغلق، وبالعكس ذلك يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به[3].

---

[1] محمد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص104

[2] منى زراية، حسناء درارجة، المرجع السابق، ص24

[3] محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 2005، ص54

2-1-4 معادلة سنجر:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود-دومار، وعبر سنجر عن هذه المعادلة أنها دالة لثلاثة عوامل هي:

- معدل الادخار الصافي
- انتاجية رأس المال
- معدل نمو السكان

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي:[1]

$$D=SP-R$$

حيث::Dهي معدل النمو السنوي لدخل الفرد. S: معدل الادخار الصافي. P: هي إنتاجية رأس المال.

R: معدل نمو السكان السنوي

2-2: المعايير الاجتماعية والهيكلية

2-2-1 المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب التعليمية والثقافية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك جوانب تعكس مستوى المعيشة ونقص الغذاء. وسوف يتم تناول هذه المعايير وأهم المؤشرات التي تعبر عنها كما يلي:

أولا: المعايير الصحية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:[2]

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير

[1] محمد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق،ص104

[2] المرجع نفسه، ص ص107-108

بالمستشفيات وهكذا، وفيما يلي جدول يوضح النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية.

الجدول رقم1-1: معدل الوفيات والولادات في بعض دول العالم للسنة 2020

الدولة	معدل الوفيات لكل ألف من السكان	معدل الوفيات لكل ألف من السكان
استراليا	6	12
ألمانيا	12	9
إكوادور	8	17
الاردن	3	22
الجزائر	5	22
الكاميرون	8	36
الولايات المتحدة	10	11

من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي لسنة 2020

ثانيا: معايير تعليمية:

إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم للتعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي:[1]

- نسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ثالثا: معايير التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:[2]

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع السابق، ص11

[2] منى زراية، حسناء درارجة، المرجع السابق، ص27

رابعا: معيار نوعية الحياة المادية:

رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية هي جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما معيار نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير سالفة الذكر ويتكون هذا المعيار من مؤشرات فرعية تتمثل في: [1]

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

- يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة في الدول المراد قياس هذا المعيار بها.
- يتم إعطاء رتبا تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.

ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد أيها أكثر تقدما مقارنة بالدول الأخرى. غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور وهي أنه:

- يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.
- يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والناتج.
- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهودات المبذولة في تحقيقها.
- يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزانا نسبية متساوية.

خامسا: دليل التنمية البشرية:

وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة، يعد من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة مؤشرات وهي:[2]

- مؤشر معيار العمر المتوقع عند الميلاد.
- مؤشر معيار التحصيل العلمي والذي يتكون من معيارين جزئيين هما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبيا (3/2)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (3/1) .
- مؤشر معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)

[1] محمد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص ص114-116

[2] المرجع نفسه، ص118

الجدول رقم 1-2: ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية لسنة 2019

الترتيب		الدول	قيمة دليل التنمية البشرية
دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا	01	النرويج	0.957
	02	ايرلندا	0.955
	03	هونغ كونغ	0.945
دول ذات تنمية بشرية مرتفعة	01	السيشل	0.796
	02	ألبانيا	0.795
	03	الجزائر	0.748
دول ذات تنمية بشرية متوسطة	01	قيرغيزستان	0.697
	02	المغرب	0.686
	03	العراق	0.674
دول ذات تنمية بشرية منخفضة	01	موريتانيا	0.546
	02	البنين	0.545
	03	السودان	0.510

من اعداد الطلبة وفق تقرير الامم المتحدة لسنة 2019 ص ص ص16 17 18

2- 2 المعايير الهيكلية

عملت الدول المتقدمة خلال فترة زمنية طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستوى المعيشة. ومن أهم مؤشرات هذا المعيار نجد ما يلي:

الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمال.[1]

[1] منى زراية، حسناء درارجة، المرجع السابق، ص24

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية حيث حاولنا أن نلخص أهم النظريات المفسرة له عبر التسلسل الزمني من حيث نظرة الخبراء وعلماء الاختصاص، ثم تطرقنا إلى تعاريفه التي اختلفت هي الاخرى للأسباب نفسها لنصل إلى أشكاله المختلفة والتي تلجأ إليها الدول والحكومات بغية الزيادة في رأس المال وتمويل المشاريع وزيادة الناتج المحلي، كما استخلصنا أن للتنمية الاقتصادية مفاهيم متعددة ومعايير تقاس بها وأهداف تسطرها الدول مختلف درجة تطورها الاقتصادية، و الغرض منها تحقيق الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي وتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي للأفراد .

الفصل الثاني

تمهيد:

يتصاعد اهتمام الدول بالاستثمار الاجنبي المباشر يوم بعد يوم، وذلك للاهمية البالغة التي يكتسيها ومساهمته الكبيرة في رفع القدرات الانتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو وتقليص معدلات البطالة، بالإضافة إلى دوره الهام في نقل التكنولوجيا وتقنيات الانتاج الحديثة وتراكم رأس المال، كما يعتبر أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية شريطة توفير المناخ الملائم له، وفي هذا الاتجاه بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري قصد استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، عن طريق تشريع العديد من القوانين وتقديم الكثير من الحوافز وبالرغم من كل ذلك تبقى تلك المجهودات تعاني من وجود العديد والمعوقات والحواجز وهذا الامر الذي استوجب منا البحث فيه بالتطرق إلى النقاط التالية:

- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛
- واقع التنمية التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2014-2020

المبحث الاول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى الاطار التشريعي والقانوني الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر والتدفقات الواردة مع التوزيع الجغرافي .

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر:

أصدرت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات، المنظمة والمحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال مباشرة من أجل جذبها، والتي من بين أهمها:

1- مرحلة ما قبل التسعينات:

قانون 63-277 المتعلق بالاستثمارات يعتبر أول قانون متعلق بالاستثمار تصدره الجزائر، حيث صدر في 26 جويلية 1963، يمكن اعتباره أنه ذو طابع اشتراكي وقد فتح الباب للأجانب من أجل الاستثمار، وحدد الحقوق والواجبات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، مع بقاء إمكانية تأميم الشركات الأجنبية قائمة، خاصة عندما يحدث تساوي بين الأرباح المحققة ومبلغ رأسمال المستثمر.

و أهم ما جاء فيه:

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المعاقدة التي لا يقل استثمارها عن 5 ملايين دينار .
- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، بشرط أن يحدث اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة.

كما استحدث جملة من الحوافز منها:

- منح حرية التنقل والاقامة للمستثمرين الاجانب .
- حرية تحويل الارباح إلى الخارج مع تسهيلات مالية.
- في اطار السياسة الجمركية تم منح حماية للمستثمر من المنافسة من الخارج .
- الحركة الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري للمستثمر سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا.[1]

وبعد قانون 63-277 جاء الأمر رقم 66-284 ليحل محله بحيث عريف المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص سواء الأجنبي أو الوطني، وبين الضمانات والمنافع المتوفرة له .فمن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في

[1] القانون رقم 33-277 المؤرخ في 26-07-1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد53، 02-08-1963

القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى، بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية[1].

ثم يأتي قانون رقم 82-11 الذي حدد فيه الأهداف المنوطة بالاستثمارات الخاصة الوطنية واطار ممارستها[2] أما القانون 82-13 فيتعلق بالشركات المختلط وقد تضمن فيما يخص الطرف الاجنبي ضمان حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار وفق أحكام القانون التجاري والقانون الاساسي بالشركة لاسيما في المجالين:

- الزيادة والنقصان في راس المال .
- تخصيص النتائج . بالإضافة إلى بعض الضمانات الاخرى.[3]

كما صدر قانون 86-14 المؤخر في 19-08-1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها عن طريق الانابيب، وتضمن نقاط عديدة منها ؛ السماح للمستثمر الاجنبي بالبحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها، وكذا الدخول في شراكة مع شركة سونطراك على أن تستحوذ سونطراك على 51% من أعمال التنقيب والبحث[4] .

2- مرحلة التسعينات:

جاء قانون القرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 لينص على أن الاستثمارات الاجنبية بالجزائر يمكن أن تأخذ شكلين مباشرا أو مختلطا، وأكد على مجموعة من الشروط التي تمكن الاجانب من ممارسة الانشطة الاستثمارية في الجزائر:

- حرية الاستثمار من خلال السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.
- التخلي نهائيا على شرط الشراكة بنسب محدودة وإقرار امكانية تحول الأرباح واعادة تحويل رأس المال

---

[1] محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص15

[2] القانون رقم 82-11، المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني الصادر في 21-08-1982، الجريدة الرسمية العدد 34 سنة 1982

[3] القانون رقم 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها الصادر في 28-08- 1982، الجريدة الرسمية العدد 35 سنة 1982

[4] القانون رقم 86-14، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب الصادر في 19-08-1986، الجريدة الرسمية العدد35 سنة 1986 .

- أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين مقيمين أو غير مقيمين، كما ألغى التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام.[1]

بعده جاء قانون 91-21 المؤرخ في 04-12-1991 والمتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ثم جاء المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10- 1993 والتعلق بترقية الاستثمار.

3- مرحلة بعد التسعينات:

الامر 01-03 المؤرخ بتاريخ 20-08-2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ومن أهم ما تضمنه انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار والشباك الوحيد

- خضوع جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة والعمومية والأجنبية الى أحكام الأمر 01 - 03، أي إزالة أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الاستثمارات داخل القطر الجزائري.
- مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني من خمس إلى عشر سنوات .
- الإقرار بحرية الاستثمار لكل الأطراف سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين، خواص أو عوام، وطنيين أو أجانب في أي نشاط اقتصادي منتج للسلع والخدمات أو في إطار منح الامتيازات أو الرخص أو أي استثمار جديد أو في شكل شراكة.

وكما تضمن جملة من الضمانات تمثلت في عدم المساس بالامتيازات المتحصل عليها مع تحويل رؤوس الأموال والمداخيل.[2]

بعده جاء الامر 06-08 المؤرخ في 15-07-2006 وهو معدل للامر 01-03 وبين التعديلات:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 30 يوم إلى 72 ساعة
- تخضع المزايا التي يستفيد منها الاجانب والخاصة بالمشاريع ذات الاهمية الكبرى إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين .[3]

---

[1] جعفري سميحة، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2021، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022، ص50

[2] المرجع السابق، ص ص50-51

[3] هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص204

- كما أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة والموارد الطبيعية[1] .

ليأتي قانون المالية التكميلي 2009 المؤرخ في 22 جويلية 2009 ومن اهم ما جاء فيه:

- اقرار ضريبة على الأرباح .
- عدم امكانية تمويل المشاريع بقروض أجنبية والسماح فقط بالتمويل المحلي .
- منع الملكية الكاملة للمستثمرين الاجانب على المشاريع الخاصة بانتاج السلع والخدمات، ولا يمكنهم القيام بذلك إلا عن طريق الشراكة .
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب من اجراء عمليات التجارة الخارجية إلا في إطار شراكة مع مستثمر وطني يملك على الأقل 30 % من رأس مال الشركة.
- فرض على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ
- التي يقوم بتحولها إلى الخارج، بمعنى تحقيق فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال مدة قيام المشروع.[2]

بعد هذا القانون يأتي القانون 16-09 والمؤرخ في 03-07-2016 والمتعلق بترقية الاستثمار من أهم المزايا التي يمنحها هذا القانون:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.[3]

[1] هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص204

[2] جعفري سميحة، المرجع السابق، ص15

[3] القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر في 03-07-2016، الجريدة الرسمية، العدد 46 سنة 2016

- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من طرف مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز المشروع.

الاعفاء من التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

هذا فيما يتعلق بمرحلة الانجاز، أما بالنسبة لمرحلة الاستغلال:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية التي تحددها مصالح أملاك الدولة.

كما تضمن العديد من المزايا والضمانات.[1]

ثم نصل إل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:

والذي نصت المادة 109 من هذا القانون على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49 - 51 %، مع الإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني. وجاء في نص المادة:" ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51 % على الأقل من رأسمالها"[2].

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي في الجزائر

تطرق في المطلب السابق إلى الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهدف من كل تلك التشريعات والقوانين هو توفير المناخ المناسب لجلب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا المطلب سنتناول حجم التدفقات خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2020 بالاضافة إلى التوزيع الجغرافي للاستثمارات الواردة .

[1] القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر في 03-07-2016، الجريدة الرسمية، العدد 46 سنة 2016

[2] جعفري سميحة،المرجع السابق، ص52

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2014-2020:

الجدول رقم 2-1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2014-2020

السنوات	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر(مليون دولار)
2014	1502.2
2015	-537.7
2016	1638.2
2017	1230.2
2018	1466.1
2019	1381.2
2020	1143.9

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الدولي .20-05-2023

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية الواردة سجلت سنة 2014 1502.2 مليون دولار لتتناقص في السنة التالية وتسجل 537.7- مليون دولار وذلك بسبب الأزمة النفطية وتراجع اسعار النقط في الأسواق العالمية، عرفت تزايدا مضطربا من سنة إلى أخرى حتى بلغت 1143.9 مليون دولار سنة 2020 ويعود هذا التحسن إلى الاجراءات المتخذة في هذه الفترة منها ؛ قانون ترقية الاستثمار 16-06 والاجراءات المتضمنة في قانون المالية لسنة 2020 بالإضافة التخلي على قاعدة 49/51 في بعض القطاعات الاستثمارية .

2- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة :

تتنوع التدفقات الوارد للجزائر سواء من حيث القطاع أو من حيث البلد، ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

المنطقة	مبالغ الاستثمار مليون دولار	النسبة
أوربا الغربية	4056.1	28.4
الشرق الاوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
آسيا والمحيط الهندي	6964.9	48.7
أفريقيا	554.3	3.9
أمريكا اللاتينية والبحر اللاتيني	28	0.1

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2020، ص121 وص122

نلاحظ من الجدول أعلاه أن منطقة آسيا والمحيط الهندي هي صاحبة اكبر حصة استثمارات في الجزائر بمبلغ6964.9 مليون دولار أي نسبة 48.7 % وتعود هذه النسبة الكبيرة لوقوع الصين وسنغافورة في هذه المنطقة بحيث أن استثماراتهما بلغت 3539 مليون دولار و3151 مليون دولار على التوالي(ملحق1)، وياتي في المرتبة الثانية دول اوربا الغربية بمبلغ قدر بـ 4056.1 مليون دولار(ملحق1)، أين تحتل اسبانيا الصدارة بمبلغ 2565 مليون دولار ثم تأتي بقية مناطق العالم بنسبة 24 % تملك فيها تركيا بمبلغ 2313 مليون دولار(ملحق1).

3- توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب النشاط خلال الفترة 2002-2017

الجدول رقم 2-3: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب النشاط خلال الفترة 2002-2017

نوع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة المالية(مليون دج)	النسبة%
الزراعة	1342	2.21	260750	1.82
البناء	11031	17.44	1331679	9.31
الصناعة	12698	20.8	8373763	53.56
الصحة	1093	1.73	221383	1.55
النقل	292067	46.28	1164966	8.15
السياحة	1266	2	1228830	8.59
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90
التجارة	2	0.0	10914	0.08
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05
المجموع	63235	100	14300664	100

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2020ص 117

من الجدول نلاحظ أن أكبر قطاع من حيث المشاريع الاستثمارية هو قطاع النقل بـ 292067 مشروع ومن حيث القيمة المالية للمشاريع يأتي قطاع الصناعة في الصدارة بنسبة 53% من القيمة الاجمالية للمشاريع، لكن بالرغم من الامكانات الكبيرة للجزائر في مجال الزراعة والسياحة يبقى القطعان متأخرين عن بقية القطاعات وبنسب ضيئلة من المشاريع والقيمة المالية بحيث لم تحض الزراعة إلا بـ 1342 مشروع بقيمة بلغت 260750 مليون دج أي بنسبة لا تتجاوز 1.82 % فقط، وبلغت عدد المشاريع في قطاع السياحة 1266 مشروعا بنسبة 2 % من عدد المشاريع .

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر:

يعاني الاستثمار بالجزائر بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص من العديد من المعوقات التي تحول دون بلوغ التطلعات المنشودة ومنها:

1- العائق القانوني والاداري:

من المعوقات القانونية والادارية التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر نجد ان القوانين والتشريعات السابقة والحالية لا تعد من بين الأحسن على المستوى العربي، كذلك عدم استقرارها لهذا وجب

تحسينها، أما من الناحية الادارية فالممارسات البيروقراطية والعراقيل المختلفة تجعل المستثمرين الأجانب يتجهون للاستثمار في مناطق أكثر أمانا، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعاملات إذ احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة 150 من مجموع 185 دولة [1].

2- العائق الاقتصادي:

يمكن اختصار العائق الاقتصادي في النقاط التالية:[2]

- عدم الاستغلال الامثل للعقار يطرح مشكلا لدى المستثمرين، فالتشريعات الموجودة لا تشجع على الاستثمار.
- تواجه عملية التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية عراقيل مرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يخضع لسيطرة الدولة في غالبيته، بالإضافة إلى محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.
- يتعبر معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تؤثر في قرارات المستثمري حيث يعطي انطباعا ايجابيا حول استقرار الاقتصاد وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي.

3- الاستقرار السياسي والأمني:

يعد النظام السياسي المتبع في أي دولة عامل مهم للتوجهات الاقتصادية ويؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فطبيعة العلاقات السياسية تؤثر عليه بزيادة او نقصان تلك التدفقات، بالإضافة الاستقرار واحتمالية وقوع انقلابات [3].

نضيف إلى ما سبق البنية التحتية التي تحتاج إلى تطوير وتحديث حتى تتلاءم مع متطلبات المستثمرين وطموحاتهم .

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر:

إحداث التنمية الاقتصادية في كامل التراب الوطني يعد هدف وتحد كبير للدولة الجزائرية، وعرفت منذ مطلع الألفية الثانية أربعة برامج تنموية أساسية قسّمة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى من 2001 إلى 2009: - برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 .

---

[1] شوقي جباري، المرجع السابق ص 243

[2] محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008-2009، ص ص ص134-136-139

[3] شاقور جليطة فايزة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص108

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .

المرحلة الثانية من 2010 إلى 2019: - البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 .

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 .

المطلب الاول: المرحلة الأولى من 2001 إلى 2009

1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

في أفريل 2001 قررت الحكومة الجزائرية الانطلاق في تطبيق برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وخصص بالدرجة الاولى للقطاعات الرئيسية كالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، قصد تحقيق تنمية محلية وبشرية، ودعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع[1].

الجدول رقم 2-4: توزيع رخصة برامج دعم الانعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات الرئيسية

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: بشكير عايدة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، Revue Appliqué d'économie et de statistique، العدد 13، العدد 02،ص18

نلاحظ من خلال أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد أخذ أكبر حصة من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي حيث استفاد من مبلغ اجمالي مقدر بـ 210.5 مليار دج وهو ما يعادل نسبة 40.1 % من إجمالي الغلاف المالي، مما يدل بأن الدولة عازمة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة الأزمات التي عرفتها البلاد، والتي أجبرتها على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار، كما أن انعاش هذا القطاع سيساعد على تعافي المؤسسات الانتاجية الوطنية في القطاع العام وكذا القطاع الخاص، مما يؤدي

[1] بشكير عايدة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة (2001- 2014)، Revue d'économie et Appliqué de statistique، العدد 13، العدد 02، ص18

خلق إلى فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة،كما أن سنة 2001 شهدت أكبر مبلغ وبلغ قرابة 48% من المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال السنوات الأربع .

في حين يأتي ثانيا التنمية المحلية والبشرية بنسبة بلغت 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط خلال أربعة سنوات، وهو ما يعكس السعي لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، والاهتمام بالعنصر البشري كعامل مهم لدفع عجلة التنمية.

كما أن قطاع الفلاحة وصيد البحري فقد حضي هو الآخر بنصيبه من البرنامج والذي قدر بـ 65 مليار دينار مقسمة على الأربع بنسب متزايد عدا السنة الأخيرة، ليأتي الدور على دعم الاصلاحات الذي خصص له مبلغ 45 مليار دينار مقسمة على السنة الاولى والثانية للمخطط .

و من بين أهدافه المسطرة: [1]

- تنشيط الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة .
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية .

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج ليكمل تنفيذ المشاريع التي تم الانطلاق فيها خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وتضمن مبالغ جد ضخمة، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، بالإضافة الى برنامج تكميلي موجه لامتصاص السكن الهش بـ 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دج، وحوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية، زيادة على مبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جانفي 2020، ص40

الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج[1].

و تقسيم الحصص المالية على القطاعات المستهدفة كمايلي:

الجدول رقم 2-5 : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جانفي 2020، ص45

من خلال الجدول نجد انه تم تخصيص أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 1908.5 مليار دج أي ما نسبته 45 % وذلك لانجاز البرامج السكنية بصيغها المختلفة، وبالدرجة الثانية جاء تطوير الهياكل القاعدية والمتمثلة في مختلف البنى التحتية والطرق والمطارات التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية وخصص لها غلاف مالي قدر بـ 1703.1 مليار دينار جزائري، كما خصص مبلغ معتبر لدعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% من الغلاف الكلي بغرض تحقيق التنمية في الفلاحة والصناعة وترقية الاستثمار وتطوير الصيد البحري والسياحة وكذلك تشجيع المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و لتطوير الخدمة العمومية نصيب من هذا البرنامج بغية الرقي بها إلى تطلعات الفرد ومواكبة التطورات الاقتصادية، ولم يغفل البرنامج على العنصر الذي أصبح يفرض نفسه بقوة في جميع المحالات وهو التكنولوجيا الحديثة للاتصال حيث خصص لها مبلغ 50 مليار دينار جزائري .

و تعد أهم نتائج هذا البرنامج هي الارقام التي حققتها الجزائر في مجال السكن بمختلف صيغه.

[1] بشكير عايدة، المرجع السابق، ص22

المطلب الثاني: المرحلة الثانية من 2010 إلى 2019

1- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 155 مليار دولار أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري وخصص لها 130 مليار دولار[1]، وتقسيم الحصص في هذا البرنامج كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم 2-6: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.12
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جانفي 2020، ص 49

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج ركز على التنمية البشرية والمنشآت القاعدية فقد خصص مبلغ 10122 مليار دج ومبلغ 6448 مليار دج لهما على التوالي ستستغل هذه الأغلفة المالية في انجاز المدارس والجامعات ومؤسسات التكون المهني بالاضافة إلى مستشفيات وعيادات طبية والمشاريع المتعلقة بالأشغال العمومية، كما خصص في البرنامج مبلغ 360 مليار دج للحد من مشكلة البطالة .

و من أبرز أهداف البرنامج:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.[2]

[1] بشكير عايدة، المرجع السابق، ص26

[2] هدى بن محمد، مرجع السابق، ص47

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية،
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.[1]

2 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

وهو يعتبر امتداد لما سبقه من البرامج وتم توزيع الأغلفة المالية على القطاعات الرئيسية كما هو مبين في الجدول:

[1] هدى بن محمد، مرجع السابق،ص ص47-48

الجدول رقم 2-7: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016

القطاعات	2015	2016	المجموع(مليار دج)	النسبة%
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	408.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.2	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جانفي 2020، ص 49

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن البرنامج خصص غلاف مالي قسم إلى قسمين 4079.6 مليار دج و1894.2 مليار دج موزعين على سنتين متتاليتين، ليحظى قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بالحصة الاكبر من هذا البرنامج والمقدرة بـ 38.4% بمبلغ 2295.5 مليار دج في مجمل السنتين .و لمواصلة التنمية المحلية حظي مخطط البلدية ومواضيع أخرى بالمركز الثاني بمبلغ 1760 مليار دج .

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الجزائر

كل البرامج التي تم التطرق إليها في هذا المبحث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائر، ومع كل المجهودات التي بذلت من طرف الدولة الجزائرية إلا ان عجلة التنمية تواجه العديد من الحواجز والمعوقات نوجز البعض منها:[1]

- العولمة وآثارها السلبية التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية.
- عدم الاستقرار وشبه غياب للأمن في العديد من السنوات، خاصة في ظل العشرية السوداء.

[1] عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967 – 2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 4، مارس 2017، ص223

- استمرار الزيادة السكانية وزيادة الهجرة من الارياف الى المناطق الحضرية.
- التلوث البيئي وتراكم النفايات.
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة دوما لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر والترمل.
- النقص الفادح في الموارد المائية وتلوثها.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات وبرامج التنمية.
- ضعف التخطيط.
- إدارة حكم بيروقراطية معقدة وتعاني من أمراض التسيب والإهمال والبطء والروتين وهدر الوقت.
- ويمكن أن نضيف المعوقات التالية:
- تذبذب أو عدم استقرار النفط.
- توجيه بعض القيادات السياسية لخطط التنمية وفق توجهاتهم ومصالحهم الخاصة.
- التغيير المستمر للقيادات السياسية مما يؤدي الى تعطل او تغيير بعض خطط التنمية.
- ضعف القطاعين الصناعي والزراعي.
- الاعتماد في تمويل برامج التنمية على عائدات المحروقات التي لا تعرف الاستقرار في أسعارها، لأنه في الغالب لا يمكن تحقيق
- تنمية مستدامة في ظل الاقتصاد الريعي[1]

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2014-2020

سنتطرق في هذا إلى الدور الذي لعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 وذلك بتحليل النقاط التالية:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل .
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات .
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي .

[1] عامر هني،المرجع السابق، ص223

المطلب الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر:

تعد أزمة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة والتي من بينها الجزائر، وكما هو معروف فالاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دور مهم في امتصاص نسب معتبر من البطالة خصوصا بعد الاصلاحات التي اتخذتها الجزائر، من خلال منح حوافز وامتيازات خاصة للاستثمارات التي توفر مناصب شغل لليد العاملة المحلية، ونظرا لشح المعلومات في السنوات الاخيرة سنقف عند النقاط التالية:

- عدد فرص الشغل التي توفرها الاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية حتى سنة 2017.
- توزيع فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية .

1- عدد فرص العمل التي توفرها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر:

الجدول رقم 2-8: عدد مناصب الشغل الموفرة من خلال مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62334	11780833	% 92	1098011	%89
الاستثمار الاجنبي المباشر	901	2519831	%18	133583	%11
المجموع	63235	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2020 ص 124

نلاحظ أن عدد فرص العمل التي توفرها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل مقارنة بالتي تتيحها مشاريع الاستثمار المحلي بحيث بلغت نسبة مساهمة الاول 11% أما الثانية فقد بلغت 89% وهذا يعني أن مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر مازالت بعيدة كل البعد على المساهمة الفعالة في الحد من البطالة .

2- توزيع فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 2-9: فرص العمل الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال 2017

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل الحقيقية	النسبة في مجموع المناصب
الزراعة	13	641	%0.48
البناء	142	23928	%17.91
الصناعة	558	81413	%60.95
الصحة	6	2196	%1.64
النقل	26	2407	%1.8
السياحة	19	7656	%5.73
الخدمات	136	13842	%10.36
الاتصال	1	1500	%1.12
المجموع	901	133583	%100

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2020ص 124

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن قطاع الصناعة يوفر أكبر عدد من مناصب الشغل وذلك بنسبة 60.95 % و81413 منصب عمل، يأتي في المركز الثاني قطاع البناء بعدد مناصب وصل إلى 23928 منصب وبنسبة بلغت 17.91 %، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الزراعة بنسبة 0.48 % وعدد مناصب قدر بـ 641 بالرغم من المؤهلات الكبيرة للجزائر في هذا القطاع .

وبالرجوع إلى معدل البطالة فنجد أنه شهد تذبذبا بين الصعود والنزول من سنة إلى أخرى ففي سنة 2012 سجل معدل 11 %، ثم يسجل انخفاضا السنة الموالية ليصل إلى 9 %، بعدها يسجل تصاعــدا ليصل إلى 11.7 % سنة 2017 [1].

[1] الملحق2

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم 2-10: تطور الناتج المحلي الاجمالي(GDP) ومعدل النمو خلال الفترة 2014-2020

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للدولار الامريكي*	معدلات النمو*	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي*	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(مليون دولار)*	معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر**
2014	213.810	3.8	0.7	1502.2	-11.20
2015	165.979	3.7	0.3	-537.7	-135.79
2016	160.034	3.2	1.0	1638.2	-404.66
2017	170.097	1.3	0.7	1230.2	-24.90
2018	174.910	1.2	0.8	1466.1	19.17
2019	171.767	1.0	0.8	1381.2	-5.79
2020	145.009	5.1-	0.8	1143.9	-17.18

المصدر: *البنك الدولي https://data.albankaldawli.org اطلع عليه يوم 20-05-2023

** من اعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الدولي .

الشكل رقم 2-1: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي

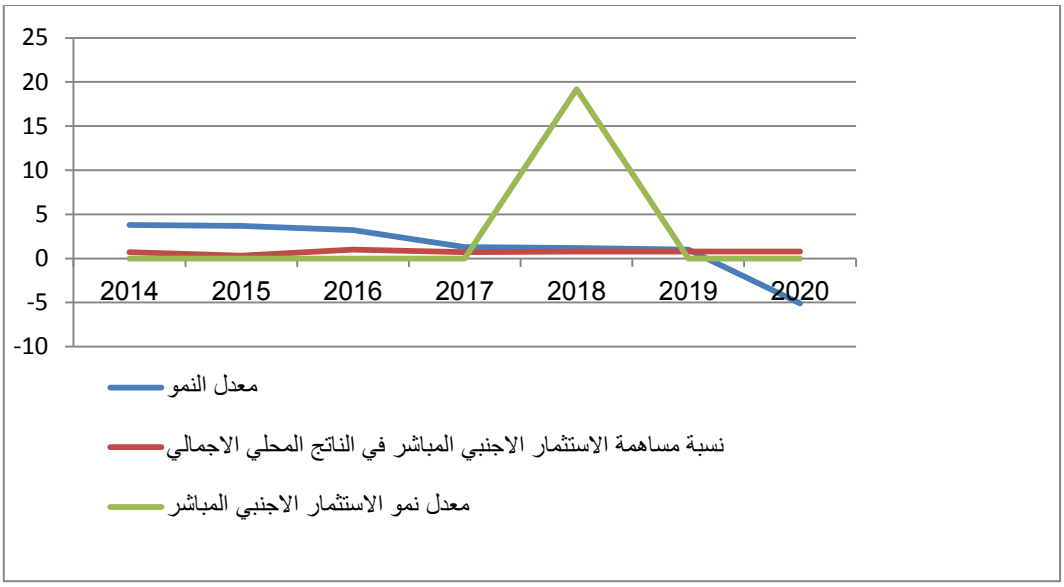

المصدر:من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 12 .... وبرنامج Microsoft Excel

من خلال الجدول السابق والشكل نلاحظ ان معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت انخفاضا ملحوظا في سنة 2015 وذلك نتيجة لانخفاض حجم تدفق الاستثمارات الواردة بالمقابل سجَل انخفاض في معدل النمو الذي سجل 3.8 بالمئة في سنة 2014 ليتراجع الى بالمئة 3.7 في سنة 2015، ثم بدأ معدل نمو الاستثمار الاجنبي في التحسن الى أن سجل أحسن معدل وهو 19.17 بالمئة سنة 2018 وهي السنة التي سجل فيها الناتج المحلي الاجمالي نمو بنسبة 1.2 بالمئة ونسبة هي منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة

وبعد سنة 2018 سجل معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر انخفاضا وذلك راجع الى التناقص في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة في المقابل انخفض معدل النمو هو الآخر ليصل إلى 5.1- بالمئة سنة 2020 .

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

ولدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات سنتطرق الى النقاط التالية:

- تطور حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019
- علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالميزان التجاري والرصيد التجاري الخارجي

1- تطور حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019:

جدول رقم 2-11: تطور الميزان التجاري الجزائري لفترة 2014-2020

السنوات	الصادرات	الواردات	صادرات الطاقة والمحروقات	الميزان التجاري
2014*	60129	59670	58462	459
2015**	34565	52649	33081	-27294
2016	29309	49437	27918	-26203
2017***	34569	48076	33202	-22331
2018	41115	47589	38897	-16914
2019	35312	43806	33244	-16955
2020	21925	35421	20016	-18684

المصدر: *بنك الجزائر ديسمبر 2019 الجدول 1/16

** بنك الجزائر، ديسمبر 2020 الجدول 1/16

*** بنك الجزائر، جوان 2022 الجدول 1/17

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية بدأت في الانخفاض منذ سنة 2014 حيث حققت في هذه السنة 60129 مليون دولار وفي سنة 2015 و2016 حققت 34265 مليون دولار و29309 مليون دولار على التوالي، لتسجل تزايدا طفيفا سنتي 2017 و2018 فقد حققت 34569 مليون دولار و41115 مليون دولار، لتعاود النزول مجددا حتى تصل الى 21925 مليون دولار سنة 2020 ومن الملاحظ أيضا أن معظم صادرات الجزائر تعتمد على الطاقة والمحروقات بنسبة بلغت 97.22% سنة 2014 ونسبة 94.60% سنة 2018 لتصل سنة 2020 إلى نسبة 91.29% .

ونلاحظ أيضا أن الميزان التجاري منذ 2014 لم يسجل فائض فبقي يسجل عجزا من سنة إلى أخرى حيث بلغ العجز 18684 مليون دولار سنة 2020 وذلك جراء انخفاض قيمة الصادرات بـ 13387 مليون دولار عن السنة التي قبلها أي 2019 وذلك جراء انخفاض أسعار المحروقات وأزمة كورونا كوفيد 19 . وبناء على القراءة السابقة نصل إلى أن صادرات الجزائر تتحكم فيها عائدات المحروقات وتقلبات أسعارها .

2- علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر الميزان التجاري والرصيد الخارجي:

الجدول الرقم 2-12: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2020 (مليون دولار)

السنوات	2014*	2015**	2016**	2017***	2018***	2019***	2020***
الرصيد الجاري الخارجي	-9277	-27294	-26203	-22331	-16914	-16955	-18684

المصدر: *بنك الجزائر ديسمبر 2019 الجدول 1/16

**بنك الجزائر، ديسمبر 2020 الجدول 1/16

***بنك الجزائر، جوان 2022 الجدول 1/17

الشكل رقم 2-2: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من الرصيد الجاري الخارجي والحساب التجاري

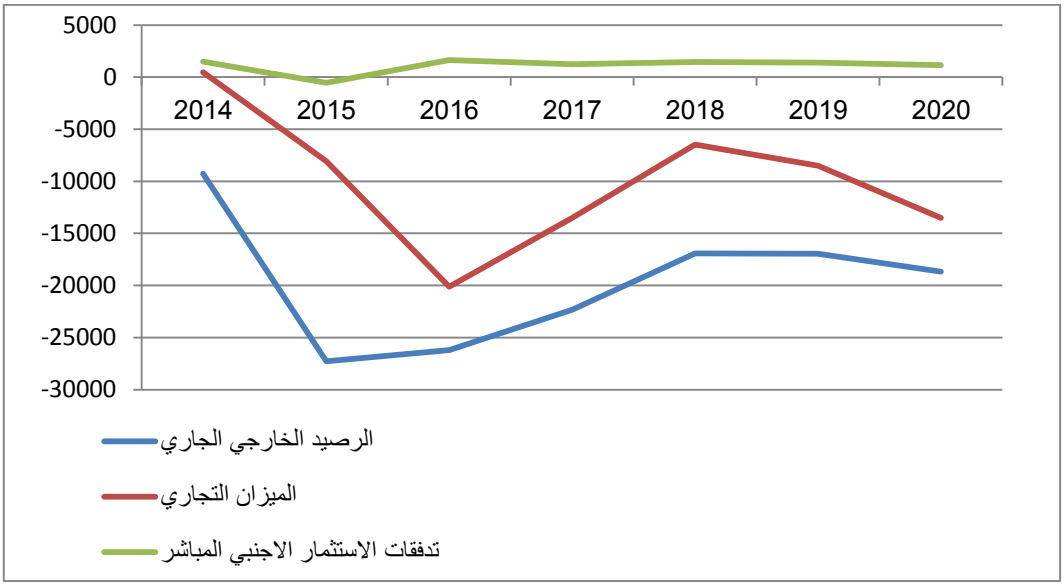

المصدر:من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول 12 .... وبرنامج Microsoft Excel

من خلال الجدول رقم(12) نلاحظ أن الرصيد الجاري الخارجي سجل عجزا بقيمة 9277 مليون دولار ولواصل هذا العجز في التزايد خلال السنتين 2016 و2017 حيث بلغ 26203 مليون دولار و 22331 مليون دولار على التوالي، ثم يعود ويتناقص إلى أن يصل إلى 18684 مليون دولار سنة 2020، وبالقابل من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر تسجل تدفقات ضئيلة للاستثمار الاجنبي المباشر والتي بلغت أكبر حجم لها سنة 2016 حيث بلغت 1638.2 مليون دولار ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت إلى 1143.9 مليون دولار سنة 2020، مما يجعل مساهمته في ميزان المدفوعات لا تكاد تكون ملموسة .

خلاصة:

في هذا الفصل وقبل أن ندرس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية، كان لزاما علينا الاطلاع على جملة التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار وجملة البرامج التنموية التي سطرتها الجزائر بغية جذب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية الاجنبية، وبما أن الدراسة محدودة بفترة 2014-2020 وبناء عن المعلومات والبيانات المتوفرة ركزنا التدفقات خلال هذه الفترة بتعرف غلى حجم التدفقات الواردة والتوزيع الجغرافي والقطاعي لها، محاولين الاجابة على مجموعة التساؤلات المطروحة فرغم من ضآلة حجم التدفقات الواردة إلا أنها ساهمت في توفير مناصب شغل معتبرة غير انها لم تساهم بالشكل المطلوب والمنشود في الناتج المحلي الاجمالي ولا في ميزان المدفوعات .

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا له في الفصلين بداية بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية حيث تبن لنا أنه يعتبر مصدر تمويل مهم وبديل عن اللجوء الى الدين الخارجي كما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني . ثم وصولا إلى دراسة حالة الجزائر التي اتضح لنا أن بلادنا مازالت بعدة كل البعد عن تحقيق الاهداف المسطرة برغم من كل القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد، و إنشاء هيئات مكلفة بالإشراف عليه وتطويره، وجملة البرامج الموجهة لتحسين لتحديث البنية التحتية والتنمية البشرية، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضئيلة جدا .

أولا: النتائج

بعد الدراسة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل توفير المناخ الملائم لجذب مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من خلال سن القوانين المتعلقة بالاستثمار بعد الاستقلال ولعل أبرزها الامر 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- أقرت الجزائر العديد من البرامج التنموية قصد الرقي بالوضع الاقتصاد للبلاد واحداث طفرة نوعية في النمو وتحسين جودة البنية التحتية .
- وجود العديد من المعوقات والحواجز التي تقف دون بلوغ الاهداف المسطرة في تطبيق البرامج التنموية وكذلك إنجاز المشاريع الاستثمارية .
- حجم تدفقات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل جدا.
- رغم قلة المشاريع الاستثمارية إلا أنها ساهمة في خلق مناصب شغل في مختف القطاعات التي مستها
- لم يكن هناك اثر واضح للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا: اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الاولى: (تتوفر الجزائر على التشريعات المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر)

*أصدرت الجزائر العديد من القوانين و التشريعات المنظمة و المحفزة على للاستثمار الأجنبي المباشر. تحققت صحت هذه الفرضية

بالنسبة للفرضية الثانية: (سياسات وبرامج التنمية التي انتهجتها الجزائر لم تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر)

*برغم من جملة البرامج التنموية التي أقرتها الجزائر إلا أنها لم تنجح في جذب أكبر عدد ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. تحققت صحة هذه الفرضية

بالنسبة للفرضية الثالثة: (للاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة في الجزائر آثار ايجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الوطني)

*من خلال دراستنا توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر في الاقتصاد الوطني بشكل يكاد يذكر. ننفي صحة هذه الفرضية

بالنسبة للفرضية الرابعة: (ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر)

*لاحظنا من خلال دراستنا أن مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد خلقت مناصب شغل بالرغم من قلتها. بهذا تحققت صحة هذه الفرضية

ثالثا: التوصيات

- لزيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب بناء قاعدة قانونية واقتصادية واضحة المعالم ومتينة الأسس.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والزراعة لان الجزائر لديها إمكانيات كبيرة في هذا المجال وهي مهملة، لهذا يجب إعداد مشاريع قوانين وتخصيص برامج تنموية لهما .
- دراسة وتحليل جملة العراقيل والحواجز التي وقفت دون تحقيق الاهداف المسطرة في البرامج السابقة والعمل على حلها.
- ضرورة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني .
- اشراك الخبراء والباحثين في إعداد وتنفيذ البرامج كل حسب اختصاصه .
- الاهتمام بشعبة التكوين المهني بغية رفع الكفاءة المهنية والتقنية للعامل الجزائري .

رابعا: أفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها وإعطاء مجموعة الاقتراحات نجد أننا أمام مجموعة من المواضع ذات الصلة والتي تتطلب الدراسة والتحليل منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر.
- دراسة وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر .
- دور الشراكة في جلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد الوطني .

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا– الكتب:

1 – محمود عبد الله التهامي، ابراهيم الجابر سيد أحمد، إدارة الاستثمار الاجنبي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019

2 – محمد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر، اكتوبر 2008 .

3 – عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر، 2001

4 – هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985

5 – عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية 2003

6 – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكند رية، 9115

7 – محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 2005

ثانيا – الأطروحات والرسائل الجامعية:

1 – جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017–2018

2 – ياسين بوعزيز، يسرى لوصيف، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990–2019، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021–2022

3 – سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015–2016

4 – منى زراية، حسناء درارجة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1999–2019، مذكرة نيل شهادة الماستر، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2020–2021

5 – راشدة بورزامة، فاكية بلخلفة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2020–2021

6 – عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة لنيل شهادة دكتراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007-2008

7 – شوقي جابر، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي 2014-2015

8 – داودي الصادق، صوري عبد الرحمان، دامون رشيد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2017-2018

9 – بن عباس حمودي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الصين)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2011-2012

10 – نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة المسيلة، 2018-2019

11 – العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير –دراسة ولاية اليزي2001-2019، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3 2019-2020

12 – حسينة الشيخ، هجيرة بن زياد، دور الوقف في التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017

13 – خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الاردن –، جامعة الجزائر 3 ، 2014-2015

14 محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010

15 – جعفري سميحة، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 200-2021، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022

16 – هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017

17 – محمد خليل بوحلايس، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2008-2009

18 – شاقور جليطة فايزة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000–2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012–2013

ثالثا – المقالات

1 – مقلاتي سفيان، بكطاش فتيحة، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي،الجزائر،2014

2 – تندرت محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي(عدد خاص 2018)، جامعة الجلفة

3 – ساحلي جميلة، مجاهد سيد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000–2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد04 /العدد02(أكتوبر 2012)، جامعة أدرار، ص198

4 – بقاط حنان، زكية محلوس، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التشغيل في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2000–2018)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد15/العدد03(2021)، جامعة بسكرة

5 – طالم علي، فلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية –، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 6 جوان 2016

6 – بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد05، جوان 2016

7 – سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002–2017، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد01، 2020

8 – هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جانفي 2020

9 – عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967 – 2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 4، مارس 2017

رابعا – المراسيم والقوانين:

1- القانون رقم 33-277 المؤرخ في 26-07-1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد53، 02-08-1963.

2- القانون رقم 82-11، المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني الصادر في 21-08-1982 ، الجريدة الرسمية العدد 34 سنة 1982

3- القانون رقم 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها الصادر في 28-08- 1982، الجريدة الرسمية العدد 35 سنة 1982

4- القانون رقم 86-14، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب الصادر في 19-08-1986، الجريدة الرسمية العدد35 سنة 1986 .

5- القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار، الصادر في 03-07-2016، الجريدة الرسمية، العدد 46 سنة 2016

المواقع الالكترونية:

1- https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ

2- https://data.albankaldawli.org

3- https://www.bank-of-algeria.dz

الملاحق

الملحق 1

أهم الدول المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع المستثمر فيها بين 2013-2017

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2565	10	6
تكيا	2313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
سويسرا	330	4	4
فرنسا	330	12	10
ايطاليا	332	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
المجموع	14293	82	69

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017

الملحق 2

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2017

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: سلخان هنية، أ.خضير عقبة، مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2017

الملحق 3

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2014-2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نصيب الفرد	5516.2	4197.4	3967.2	4134.9	4171.8	4022.2	3337.3
معدل نمو نصيب الفرد	1.8	1.6	1.2	-0.7	-0.7	-0.8	-0.7

المصدر: البنك الدولي.